

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس على المرسوم رقم 166 لسنة 2000 بشأن مشروع القانون الخاص بالحضانة العائلية والاقترح بقانون بخصوص الحضانة العائلية بالمداولة الأولى. ويتضمن القانون وفق ما انتهت إليه لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية 23 مادة نصت أولاها على أن الطفل المشمول بالحضانة هو «كل من ولد في الكويت من أبوين مجهولين أو من أب مجهول ومعلوم الأم الكويتية الجنسية ومن في حكمه من الحالات الخاصة التي تقرها لجنة الحضانة العائلية ويعتبر في حكم مجهول الأب من لم يثبت نسبه لأبيه قانونا». وعرف القانون الحضانة العائلية بـ «احتضان طفل أو أكثر من أطفال دار الطفولة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من قبل أسرة كويتية بهدف ايوائه ورعايته وتحمل مسؤولية تنشئته وذلك وفقا للإجراءات والشروط التي يحددها هذا القانون». ونصت المادة الثانية من القانون على أن تكون الحضانة العائلية بغير مقابل تدفعه الدولة ما لم تقرر اللجنة صرف مساعدة للطفل المحتضن بعد بحث الحالة على أن تنتهي الحضانة العائلية المنصوص عليها في القانون في حالات زواج البنات ودخول الزوج بها أو بلوغ الطفل المحتضن سن الرشد مع انتفاء عوارض الأهلية التي توجب استمرار الرعاية والوصاية.

تابع الجلسة: سامح عبد الحفيظ - سلطان العبدان - بدر السبيبل - خالد الجفيل

المجلس يقر الخطة السنوية 2016-2017

بعض الأسئلة تأتي إجاباتها لرفع نسبة الإجابة عن الأسئلة ومدير عام الإدارة في إحدى الوزارات يقول لا تجاوبون عن الأسئلة، فليحترم نفسه وسابغ الوزير المعني مباشرة لأنه طالب المسؤولين عنده بعدم الإجابة.

● د.عبد الحميد دشتي: موضوع الأسئلة البرلمانية ستكون مشكلة إذا لم تعالجها مبكرا، وهناك طول فترة الرد وكثرة الدباجة وعدم دستورية السؤال. فهل نطلب التفسير مرة أخرى من الدستورية، وهناك استياء والرسالة يجب أن تصل إلى الحكومة يا حكومة النواب مستأؤون من ألية الرد على الأسئلة فلتعالجوا الأمر قبل أن يصبح لغما وينفجر.

● د.علي العمير (وزير الدولة): نقدر كلام النواب حول الأسئلة والالتزام بالفترة الألفية والمدة الدستورية، وأغلب الأسئلة يتم الإجابة عليها، واتلمس من الوزراء التحجج بعدم الدستورية وعلى ذلك نحن نراجعها من حيث دستورتيتها من عدمها، ونفتح باب التعاون على مصراعيه مع النواب، ولا نرضى بأن هناك معلومة عندنا ولا تكون موجودة لدى النواب ما لم تعارض حكم المحكمة الدستورية.

● د.خليل عبدالله: نعم هناك أجوبة فقط لزيادة نسبة ومعدل وإحصائية نسبة الإجابات، وعندما يأتي الجواب متأخرا فأنا أتأخر في التشريع. تقارير اللجان

تقرير التعليمية عن جامعة جابر

● انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير اللجنة التعليمية بشأن تعديل بعض أحكام قانون جامعة جابر الأحد. ● د.يوسف الزلزلة: هذا القانون عبارة عن 3 مواد تنفيذية والدخول في نقاش قد لا يكون مجديا، فلنصوت.

نحن نتحدث عن المادة الأولى التي تقول إن مجلس الإدارة في الجامعة ينشأ منه عضو الاتحاد والامة الثانية والثالثة تنفيذية فانتمى أن نصوت وننتهي منه. ● سعدون حماد: لماذا نناقش ما دامت الحكومة تريد التأجيل لدور استشاري مجلس الأمة لا يفهمون أو مستشاري الحكومة لا يفهمون.

● د.عبد الحميد دشتي: القانون إجراء ونريد التصويت.

● د.بدر العيسى وزير التربية ووزير التعليم العالي: انتهينا من قانون الجامعات الحكومية ونريد تأجيل القانون إلى شهر أكتوبر لإعادة النظر في التقرير بالتنسيق مع اللجان التعليمية.

● عدنان عبدالصمد: بالعكس النقاش جيد حتى تستفيد منه الحكومة في التعديلات، نواب رئيس الجامعة ليس لهم الحق في التصويت، وإذا أعطى لهم الحق في التصويت فسيكون القرار لرئيس الجامعة لأنهم عادة ما يكونون مقررين منه.

● النص الأصلي أن مجلس الجامعة هو الذي يقرر اللوائح الإدارية، وفي التعديل تم حذف هذه المادة، لماذا عم أنها قضية مهمة؟! وفي المادة 9 يعين رئيس الجامعة بمرسوم بناء على عرض الوزير المختص لمدة 4 سنوات غير قابلة للتجديد (لا ظلمة ولا سراجين) ويفترض على الأقل التجديد مرة واحدة.

● وهذه النقاط تستفيد منها الحكومة وتدرسها مع اللجنة التعليمية، وفي المادة 9 الفقرة الأولى يشترط في المرشح أن يكون من داخل الجامعة، لماذا لا يكون من خارج الجامعة مادام أكاديميا.

● وزير التربية ووزير التعليم العالي بدر العيسى: كل هذه الملاحظات تطرقت لها في مشروع قانون الجامعات الحكومية وسنأخذ بعين الاعتبار كثيرا من الملاحظات المنارة.

● د.يوسف الزلزلة: معقول أن تاتوا إلى لجنة الأولويات وتطلبون استعجال هذا القانون وتقولون إنه أولوية بالنسبة لكم والآن تبون تؤجلون؟

● جمال العمر: لا تلحق الحكومة في الأولويات، لذلك لا سيد اذهب إلى أولويات المجلس وندع من أولويات الحكومة.

● د.عبدالله الطريجي: مادامت الحكومة طلبت التأجيل إلى الدور المقبل فلماذا نناقش الحين؟

● د.خليل عبدالله: القانون السابق لا يمكن تطبيقه، ونرجو إعادة التقرير إلى اللجنة وننظره الدور المقبل. ● مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس على سحب التقرير لدراسة في الصيف مع احتفاظه بترتيبه في الجدول؟ (موافقة عامة).

● تالا الأمين العام طلبا بتقديم التقرير الثاني للجنة حقوق الإنسان لمناقشته بعد المداولة الثانية لقانون جرائم المعلومات. ● هند الصبيح (وزيرة الشؤون):



(هاني الشمري)

الرئيس الغانم وأحمد القضيبي ويفصل الشايع على المنصة

● أحمد لاري (رئيس الجلسة): بند الأسئلة في بداية كل جلسة لمدة نصف ساعة، ونحن ملتزمون بهذه اللائحة وسنحاول عرضها على مكتب المجلس.

● وزير العدل يعقوب الصانع: ذكرت قرار مجلس الوزراء بتاريخ 31 رقم 2/2009 بتكليف وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لمراجعة الأسئلة، وهذا من باب حسن التنظيم وسير العمل داخل مجلس الوزراء، ومع ذلك مجلس الوزراء ترك المجال للوزير متى ما أرى أنه يريد الإجابة فليجيب عن الأسئلة.

● جمال العمر: فعلا الإجابة وفق مزاجية الوزير، هي يعقل أن الحكومة تتجاوز الدستور بقرار مجلس الوزراء بتكليف المستشارين، والأخ صالح عاشور طالب بتحويل

سؤال النائب فيصل الشايع إلى الوزير المستشير في المادة الأولى من الدستور وتعطي الحق للنائب في السؤال البرلماني والمادة 100 تعطيه الحق في الاستجواب، إما أن مستشاري مجلس الأمة لا يفهمون أو مستشاري الحكومة لا يفهمون.

مفهوم، وبالتالي مستشارو مجلس الوزراء يضيعون البلد (استوكات) ويريدون الصدام بيننا ككتاب ووزراء، والحكومة بهذا النهج ليس في مصلحتها وسيكون هناك سحق عند النواب بسبب تجاهل الأسئلة ودستوريا- يحول السؤال إلى استجواب ويجاوب من على المنصة ساعة ونصف بدلا من ربع الساعة.

سؤال النائب فيصل الشايع

فيصل الشايع: مكتف بالاجابة.

سؤال النائب د.عبدالله الطريجي وزير الشؤون البلدية (استوكات) الرياعي للشخص العراقي الجنسية الذي استخدمته الوزارة للعمل في الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط. ● د.عبدالله الطريجي: الاجوبة تاتى منقوصة وبعض الوزراء غادروا مناصبهم، وبعض الأسئلة الوزراء يستخدمون حكم المحكمة الدستورية كشماعة، ولا بد من الامانة أن تحول الاجوبة الى الخبرا الدستوريين لبحث ملاءمة الاجابة مع الدستور.

سؤال النائب سعود الحريجي

نحن أمام حالتين إما القبول بهذا الجواب غير الدستوري وهذا معناه تجاهل الأسئلة أو تدخل في جدل مع الوزير، السؤال في صالح الوزير ليعرف الخلل، وتعطي مؤشرات للوزير تنبيه عن مخالفات في أركان وزارته، وسأراجع وأعيد الأسئلة للوزير الصانع وأتمنى ألا يجاوب عن الأسئلة بنفس الإجابة، وأريد أن أعرف رأيه في الأسئلة الآن، وإذا كان سؤالاً غير واضح فسأسحب توضيحا من الوزير.

● وزير العدل يعقوب الصانع: الفقرة السابعة هناك قرار من مجلس الوزراء بتشكيل فريق لمراجعة الأسئلة البرلمانية ورفع تقريره بان هذا السؤال غير دستوري، ولكن إذا كان السؤال معمما على الوزراء جميعهم وإذا تمت إعادته لي فسوف أجب عنه بكل أريحية.

● صالح عاشور: ما احد مضيع مجلس الوزراء لا مستشاروه، واتمنى من الأمين العام إعادة قراءة السؤال. ● واعد الأمين العام تلاوة السؤال. ● صالح عاشور: هل السؤال غير



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ود.علي العمير وهند الصبيح على المنصة

رقابة أو تحقيق فيها. ولا يوجد تنسيق بين قطاعات مجلس الوزراء، واللجان تعقد أثناء الدوام الرسمي من أجل التنقيب على حساب المال العام دون رقابة. سؤال النائب صالح عاشور

وزير العدل تزويده بقائمة المؤتمرات والمنتديات التي أقامتها وزارة الأوقاف منذ 2005

● صالح عاشور: هذا السؤال موجه إلى الوزير السابق نايف العجمي والأول وصل دوره، ونحتاج في هذا الصدد وقفة لعدم تأخير المؤتمرات نحن نتكلم عن المؤتمرات التي تقوم بها وزارة الأوقاف، وعدها وأسبابها والداعين، وهل تهدف إلى شيء أو لا، المفروض أن تكون المؤتمرات مع السياسة العامة للدولة أو نشر مفهوم معين، وتأتي الإجابة بان السؤال مخالف لضوابط السؤال البرلماني وفقا لحكم المحكمة الدستورية رقم 3 لسنة 2004، بأنه غير محدد، ولا ارتباط بينها، وبالتالي اعتدروا عن الإجابة، وسؤالي عن عدد المؤتمرات هل هذا سؤال غير محدد؟ والوزير الآن المعني يعقوب الصانع ولا يرضى بذلك، ونحن نناق به.

عبدالصمد: تأخير

مناقشة الأسئلة

البرلمانية يفقدها

معناها

الزلزلة: ماخذ

في اختيار المناصب

الإشرافية في

«التطبيقي»

العيسى: أنجزنا

قانون الجامعات

الحكومية

القضيبي: تشديد

الرقابة على

اختلالات «بلدية»

عاشور: وقفة مع

ردود الوزراء على

الأسئلة البرلمانية

الدويسان: قانون

الحضانة يحوي

مخالفة شرعية

الصانع: لا مانع لدي

من الإجابة عن

الأسئلة النيابية



صالح عاشور



جانب من جلسة أمس



سعود الحريجي



د.عبد الحميد دشتي في نقاش مع مند الصبيح ود.علي العمير ويبدو أنس الصالح وم.أحمد الجسار

عسكر يهنئ بشهر رمضان

توجه النائب عسكر العنزي بالتهنئة إلى صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين وإلى رئيس مجلس الأمة وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء وإلى النواب والوزراء وأهل الكويت والقيمين على أرضها الطيبة بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، متمنيا أن يكون شهر خير وبركة على الكويت والأمم العربية والإسلامية.

وطالب عسكر في تصريح صحفي وزارتي التجارة والبلدية بالعمل على الحد من ارتفاع الأسعار بشكل جنوني وغير مبرر وتفعيل قانون حماية المستهلك الذي شارك في تقديمه وأقره المجلس عام 2014 ومراقبة المحال

التجارية والأسواق والتأكد من مدى التزام التجار بالمعايير والضوابط ومحاربة جشع البعض منهم والاستغلال السيئ لاحتياجات المواطن والمقيم والتأكد من توافر كل السلع الأساسية ومدى صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات، مشددا على ضرورة توفير فرق طوارئ لاستقبال الشكاوى وسرعة التجاوب مع أي حالة طارئة لضبط المخالفات والتجاوزات.

ودعا عسكر وزارة الكهرباء والماء إلى إعلان حالة الاستنفار لمواجهة زيادة الطلب على الكهرباء والماء في ظل حالة الطقس شديد الحرارة والعمل على منع انقطاع التيار

الكهربائي والمياه وتوفير أكبر عدد من مولدات الطوارئ في كل مناطق الكويت. وقال عسكر: نشد على يد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد لقيامه بتنفيذ خطط ضبط الأمن ونشر الدوريات في مختلف المناطق وحول المساجد. وتمنى عسكر على وزارة الإعلام منع عرض المسلسلات والبرامج الإعلامية التي لا تتناسب وطبيعة الشهر الفضيل، ومراقبة المحطات الإعلامية وعدم السماح بعرض أي شيء يخدش الحياء وأن يتم تكثيف البرامج الدينية التي تنطوي على الأمور والعبادات والتقاليد التي اعتادها أهل الكويت.



أحمد لاري مترئسا جانباً من جلسة أمس



الشيخ سلمان المورود وم.أحمد الجسار



د.يوسف العلي



د.علي العبيدي وياسر ابل

إقرار المداولة الأولى لديوان حقوق الإنسان والحكومة تحفظ



يعقوب الصانع وأمس الصالح ود.عبدالحاميد دشتي



د.علي العبيدي في حوار مع عبدالله التميمي



م.أحمد الجسار والشيخ سلمان المورود ويعقوب الصانع

الدولة وليس المتبرع، ويجب إزالة الاسم طاماً الأرض أملاك دولة وملك وزارة الشؤون، وإذا يريد فلوسه اعطوه فلوسه ويجب إزالة هذا الإعلان لأن به جرماً للأبناء.

● د.عبدالحاميد دشتي: نحن أمام أحد أهم القوانين الإنسانية، فدور الرعاية أحد الصور المشرفة للكويت وهذا ما تنتهده المجتمعات المتحضرة والنظام العالمي ومواثيق وإعلانات وعهود دولية، التي تمنى للأسرة البشرية أن تكون مكفولة، هذا النظام وجد في دولتنا منذ عام 67، إلى أن جاء القانون في 1977. ونشد على يد الوزارة واللجنة وملاحظات النواب جدية بالأخذ في الاعتبار.

القانون عند صدوره تكلم عن الأطفال مجهولاً أي الأبيون أو البساتي وأرى أن الإتيان أخفوا من القانون، وأشهر لهم في كلمة «يومين في كنفهم».

المادة 13 مادة خطيرة جداً، لأن الكويت اليوم بها ضعف الكويتيين من الوافدين، إن يفترض أن نحدد المدة المؤقتة التي أن يصل المحتضن إلى المدة التي يحصل فيها على الجنسية الكويتية، الآلية أن تسعى الوزارة غير مقبول، وأتمنى أن تلتزم الوزارة بحق العمل والسكن.

● سعدون حماد: وصلنا تعديلات من الزلزلة وعبدالله المعيوف.

● عادل الخرافي: ترفع الجلسة ربع ساعة للصلوات وكانت الساعة تشير إلى الثانية عشرة.

استؤنفت الجلسة برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الساعة 12:50 دقيقة، واستكمل المجلس مناقشة مشروع قانون الحضانة العائلية، وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الأولى للمشروع بقانون بشأن الحضانة العائلية، وكانت النتيجة كالتالي: الحضور: 41، موافقة: 38، عدم موافقة: 2، امتناع: 7.

موافقة على المشروع بقانون في المداولة الأولى.

الخطة السنوية

اختير قائداً إنسانياً. بعض أبناء الحضانات لهم نصيب من الجرائم فلماذا يلجأون إلى ارتكاب الجرائم، أتمنى أن يكون لوزارة التخطيط ممثل في مجلس الإدارة. فلو أن الوزارة ضبطت أحد الأبيوس الذين رميا هذا اللقب فما العقوبات التي تقع على هذه الجريمة؟

● سعدون حماد: لم نأخذ رأي وزارة الشؤون لأن المشروع أصلاً مقدم للحكومة.

● سعدون الحريجي: القانون من القوانين المهمة لما يتناوله من جوانب شرعية وفقهية، ولكن ما عدد المحتضنين ومعدل الزيادة السنوية؟ والقانون هروب من التبري الذي حرّمه الشرع والحل يكمن في اشتراط الرضا، وهذا الأمر موجود في المادة الثامنة، القانون راق ونسعى جميعاً لإقراره اليوم.

في المادة 15 تكلمت الوزارة عن تشجيع الاحتضان، فما السبل التي اتخذتها الوزارة في ذلك حتى نعلم هل تتوافق مع الشريعة أو لا.

● حمدان العازمي: هذا القانون مهم ونشكر تعاون الوزارة مع اللجنة، هذه المادة تحتاج إلى تكيف، لأن سن 25 مبالغ فيه لوجود الأبيون أو الإبنة في دور الرعاية.

● د.عبدالحاميد التميمي: معروفة دولة الكويت على جميع المستويات أنها دولة عمل الخير والجانب الإسلامي والدليل أن صاحب السمو

تربى ابنة مع عائلة وتناهم التاسعة وتتكشف على الزوج والمفترض أن يكون أباهما، دون وجود رضاعة هل ذلك من تكوين حضنة عائلية عن طريق الرضاة لتتلقى شبيهة مخالفة الشرع، وبالتالي للطفل الذكر سيقع في الإشكال ذاته، فالمرأة لا يجوز أن تتكشف عليه، وبالتالي لا بد أن يربط بالمادة 15 من شرط الحضانة إن أمكن، والدستور لا يميز بين الإبنة والابنة.

المادة 8 فيما يتعلق بالأسرة التي تحتضن وتحدث حالة طلاق فهل تتقدم المرأة المطلقة بطلب جديد أم تتحول مباشرة للمطلقة؟ حيث أن الرجل لا يمكن أن يحتضن وأتمنى أن تكون هناك ردود من الوزارة حتى يكون الحديث مفيداً.

● سعدون حماد (المقرر): عند بلوغ 25 عاماً يعود إلى الحضانة.

● د.عبدالحاميد الجبران: أريد أن نعلم مسألة الكاميرات التي توضع على السكن، وبالنسبة للمادة 5 أقتراح أن تكون هناك لجنة شرعية لأن هناك مسائل شرعية والمادة 12 فيما يتعلق بانتهاء الحضانة أزوج بحث هذه المادة من حيث تخفيض سن الحدث من 15 إلى 13 سنة فأرجو بحث هذه النقطة.

عيش اللقب بعقد المعصية، لأن

25، أسوة بالبنات.

● عبدالحاميد الجبران (النظام): أضمت صوتي لصوت الأخ عدنان بخصوص الجانب الشرعي في اللجنة.

● مرزوق الغانم: سجل وتحديث.

● دخيليل عبدالله: المادة 2 قد تؤدي إلى محاولات البعض الاستفادة من الحضانة، فلا بد أن نسكّر هذا الباب وكذلك المادة 5 من يدخر المبلغ هل وزارة الشؤون؟ وماذا عن الرجل الذي يريد أن يحتضن طفلاً؟ رجل كبير في العمر والوقار وعنده الإمكانيات فلماذا يمنعه هذا القانون؟ المفترض أن يمنعه، وفي هذا المجلس أقر قانون حماية الطفل والأن المحتضن سواء كان ولداً أو بنتاً الجزاءات لا تتطابق مع ذلك القانون، فيفترض أن تتطابق الجزاءات في القانون وهي في هذا القانون الحق للأسرة أن تتظلم من وزارة الشؤون من سلب حقها في احتضان طفل؟

حينما تأتي واحدة في الوزارة ما عندها سألقة وتسلب هذا الحق؟ ماذا نفعل؟ أنا لا أخاف على الطفل من المجتمع ومؤسسات المجتمع، ويجب أن يكون في القانون ما يضمن حق الاحتضان، حتى لا يتجرأ أحد على هذه الأسر وهناك برنامج الأخ الأكبر عندما يكون الطفل موجوداً في الوزارة يجب أن نعين أخا أكبر مسؤولاً عن الطفل وذلك لرفع الحرج

هذا الموضوع وهو ديوان حقوق الإنسان لكن لخطأ الخطة السنوية واستدعيناها فلماذا كان ممكناً تسجيل الخطة.

● مرزوق الغانم: لدينا الحضانة والخطة وحقوق الإنسان.

● فيصل الدويسان: أتمنى استعجال قانون حقوق الإنسان لأنها أولوية قصوى حتى يبيض وجه الكويت دولياً.

● همد الصبيح: الإخوان من الخارجية استدعيناها، ولا خلاف على قانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

الحضانة العائلية

● انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير اللجنة الصحية بشأن المرسوم بقانون الحضانة العائلية.

● د.يوسف الزلزلة: ليس فقط قانون الحضانة مهما بل هو ملزم لأن الكثير من الأولاد الذين أتوا لسبب ما فكان لابد أن نحصى الكوت ومؤلاء الأطفال بأن تكون هناك مواقع لحمايتهم، خاصة أنهم فقدوا الأب والأم والأقارب ومع كل ذلك ومع أن هناك جانباً إنسانياً، يكفي أن نعرف أن سمو الأمير قائد الإنسانية، فالقانون جاهز ونشكر وزارة الشؤون واللجنة.

القانون يتكلم عن بعض الإجراءات التي ستتخذ فيمن هم لا أب لهم ولا أحد لهم، فالقانون في مادته رقم 12، وتنتهي الرعاية إذا تحقق الأتي منها عدم التزام الأبنة باللوائح والنظم في دار الرعاية، وإذا أخرجت فالإسأل أين تنذهب؟ فلنكمل مشاور الإنسانية يجب أن نعرف كيف نتصرف مع هذه الأحوال.

وفي القانون ذاته الوزارة تقول: سنسعى لإيجاد عمل لهم، لا يجوز، بل أنت ملزم بتوفير فرصة عمل ويصبح هنا إلزام للوزارة بتهيئة وظيفة حتى لو في وزارة الشؤون.

● عبدالله المعيوف: القانون معني باناس ظلمهم الزمن والناس والظروف، وهؤلاء يتطلبون رعاية حكيمه يتدخل فيها الجانب الإنساني، وأنا أسأل ما المقصود بتقدير الحالات في القانون، وأين تذهب البنات بعد البلوغ، ولم يبين القانون الحالات الخاصة.

بمعين البنات إذا تزوجت وطلقت، فإين سنذهب؟ القانون لم يحدد ذلك، وأيضا في تشكيل لجنة الحضانة نحتاج توضيحاً.

● سعدون حماد (المقرر): للجنة ان تصفي شروطا جديدة إذا استجد شيء وتكون لصالح المحتضن.

● عبدالله المعيوف: السؤال.. يوجد بعض أصحاب الخير يعطون لهذه الفئات مساعدات وصداقات تختلف عن المبالغ التي تدفعها الحكومة لهم منذ الصغر والتي تم ادخالها لهم، أنا أسأل أين موقع مبالغ المساعدات من القانون؟

ما هي مشكلة أبناء من الحضانة؟ العمل والسكن، والغريب أن القانون نص على كلمة «تسعى» وبالتواصل مع الجهات الأهلية، يعني وين راج يروح؟ إلى سكن العمال لعدم وجود سكن للعزاب.

سعدون حماد (المقرر): لم وصلنا أي تعديل، ولا مانع لدينا من تلقيها، وإذا لم نتقدم تعديلات فسنصوت بالموافقة.

● عدنان عبدالصمد: يفترض على اللجنة تدوين الملاحظات والتي على ضوءها يمكن إجراء تعديلات، فنحن نريد قانوناً جامعاً مانعاً يعني «متونك»، مطلوب أيضا إضافة المعايير إلى القانون، ويفترض الاستفادة في الجانب الشرعي من مختصين في وزارة الأوقاف من كل دائرة في الأحوال الشخصية لمراعاة الأحكام الشرعية، خصوصا في موضوع التبني، أيضا منعا لتجاوز الأمور الشرعية فيفترض أن يكون احتضان الطفلة لدى امرأة، واحتضان الطفل لدى رجل، ويفترض اشتراط الحقائق الفكرية يعمل مستمر قبل خروجه من الحضانة عند سن

عند أسر كبيرة.

● صالح عاشور: مرسوم 1977 جيد بعد 40 سنة أن يعاد النظر فيه، ولدي 3 ملاحظات رئيسية، كنت أتمنى على اللجنة أن يذهبوا إلى المواقع حتى تكون الصورة أوضح، ولا بد أن نشكر العاملين في الرعاية وأن تكون هناك امتيازات ومنح من الوزارة لإغراء الناس للدخول في هذه الإدرات ومن المهم عملية الاختيار لمن يعمل في هذه المواقع بحيث يكون على أخلاق عالية لأنه سيكون الأخ والأب لهؤلاء الأطفال.

يجب أن نراعى الضوابط الشرعية خصوصا إذا كان الحاضر رجلا أو امرأة، ولدينا ملاحظة على المادة 3 زواج البنات ودخول الزوج بها واقترح أن يكون زواج البنات واستمرارية الزواج لفترة تقدر من الوزارة.

● بلسوع الطفل المحتضن سن الرشد، فسكن الرشد 21 سنة وهي ليست كافية، بل يكون لديه وظيفة وسكن مناسب.

● وبالنسبة لبلوغ الإبنة 25 عاما أيضا لابد من تأمين عمل لها وسكن إما بصيغة إيجار أو أماكن خاصة.

● فيصل الدويسان: المادة رقم 3 هناك ما يعارض الشرع الحنيف في المحتضن عن بلوغه، فهل يجوز أن

انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير اللجنة الصحية بشأن المرسوم بقانون الحضانة العائلية.

● د.يوسف الزلزلة: ليس فقط قانون الحضانة مهما بل هو ملزم لأن الكثير من الأولاد الذين أتوا لسبب ما فكان لابد أن نحصى الكوت ومؤلاء الأطفال بأن تكون هناك مواقع لحمايتهم، خاصة أنهم فقدوا الأب والأم والأقارب ومع كل ذلك ومع أن هناك جانباً إنسانياً، يكفي أن نعرف أن سمو الأمير قائد الإنسانية، فالقانون جاهز ونشكر وزارة الشؤون واللجنة.

القانون يتكلم عن بعض الإجراءات التي ستتخذ فيمن هم لا أب لهم ولا أحد لهم، فالقانون في مادته رقم 12، وتنتهي الرعاية إذا تحقق الأتي منها عدم التزام الأبنة باللوائح والنظم في دار الرعاية، وإذا أخرجت فالإسأل أين تنذهب؟ فلنكمل مشاور الإنسانية يجب أن نعرف كيف نتصرف مع هذه الأحوال.

وفي القانون ذاته الوزارة تقول: سنسعى لإيجاد عمل لهم، لا يجوز، بل أنت ملزم بتوفير فرصة عمل ويصبح هنا إلزام للوزارة بتهيئة وظيفة حتى لو في وزارة الشؤون.

● عبدالله المعيوف: القانون معني باناس ظلمهم الزمن والناس والظروف، وهؤلاء يتطلبون رعاية حكيمه يتدخل فيها الجانب الإنساني، وأنا أسأل ما المقصود بتقدير الحالات في القانون، وأين تذهب البنات بعد البلوغ، ولم يبين القانون الحالات الخاصة.

بمعين البنات إذا تزوجت وطلقت، فإين سنذهب؟ القانون لم يحدد ذلك، وأيضا في تشكيل لجنة الحضانة نحتاج توضيحاً.

● سعدون حماد (المقرر): للجنة ان تصفي شروطا جديدة إذا استجد شيء وتكون لصالح المحتضن.

● عبدالله المعيوف: السؤال.. يوجد بعض أصحاب الخير يعطون لهذه الفئات مساعدات وصداقات تختلف عن المبالغ التي تدفعها الحكومة لهم منذ الصغر والتي تم ادخالها لهم، أنا أسأل أين موقع مبالغ المساعدات من القانون؟

ما هي مشكلة أبناء من الحضانة؟ العمل والسكن، والغريب أن القانون نص على كلمة «تسعى» وبالتواصل مع الجهات الأهلية، يعني وين راج يروح؟ إلى سكن العمال لعدم وجود سكن للعزاب.

سعدون حماد (المقرر): لم وصلنا أي تعديل، ولا مانع لدينا من تلقيها، وإذا لم نتقدم تعديلات فسنصوت بالموافقة.

● عدنان عبدالصمد: يفترض على اللجنة تدوين الملاحظات والتي على ضوءها يمكن إجراء تعديلات، فنحن نريد قانوناً جامعاً مانعاً يعني «متونك»، مطلوب أيضا إضافة المعايير إلى القانون، ويفترض الاستفادة في الجانب الشرعي من مختصين في وزارة الأوقاف من كل دائرة في الأحوال الشخصية لمراعاة الأحكام الشرعية، خصوصا في موضوع التبني، أيضا منعا لتجاوز الأمور الشرعية فيفترض أن يكون احتضان الطفلة لدى امرأة، واحتضان الطفل لدى رجل، ويفترض اشتراط الحقائق الفكرية يعمل مستمر قبل خروجه من الحضانة عند سن

نقاش بين فيصل الشايح وهند الصبيح ومحمد الجبري وعبدالله التميمي

عبدالله: سأضع وزيراً على المنصة لاستخلاص إجابة رفض تزويدي بها حماد: تقديم تعديلات مكتوبة على قانون الحضانة

الجسار: مشروع مجمع وزارات الجهراء مازال في الخطة

الصبيح: مشاريع الخطة متطابقة مع مشاريع الميزانية 100%

زيادة الناتج الإجمالي المحلي.

● القطاع الخاص يقود التنمية وفق آليات محفزة.

● دعم التنمية الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والبشرية.

● الإدارة الحكومية المتطورة والفعالة.

● تطوير السياسات السكانية لدعم التنمية.

عناصر الوثيقة

● التنمية البشرية والاجتماعية.

● التنمية الاقتصادية.

● التنمية الإدارية.

منهجية عرض القطاعات

● المشروعات الاستراتيجية.

● المتطلبات التشريعية.

سياسات الخطة

141 سياسة في الخطة السنوية

رئيس المجلس يستعرض مع وزير الاتصالات العراقي مجالات التعاون بين البلدين ويهنئ نظيره في جمهورية آيسلندا

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس وزير الاتصالات العراقي حسن كاظم الراشد والوفد المرافق له بمناسبة زيارته إلى البلاد. وجرى خلال اللقاء استعراض مجالات التعاون بين البلدين وسبل دعمها وتنميتها في المجالات كافة. وحضر اللقاء النائب خليل الصالح وسفير جمهورية العراق لدى الكويت محمد حسين بجر العلومات

القضيبي: 29 نائباً وقعوا على طلب مناقشة تصريح العمير

أعلن النائب أحمد القضيبي أنه حصل على توقيع 29 نائباً بخصوص طلب مناقشة ما صرح به وزير النفط من «المنقصات المياريية» في النفط، مؤكداً «أن الطلب بات في حوزة رئيس مجلس الأمة لمناقشته في الجلسة المقبلة»، وقال القضيبي في تصريح

للصحافيين: نحن سنضع يدنا بيد الوزير العمير لكشف الأشخاص الذين قصدهم في تصريحه، لأننا لا نقبل الهدر في المال العام. ونذكر القضيبي: انني قدمت أسئلة برلمانية إلى الوزير بخصوص ما صرح به، متمنياً أن يكون رده واضحاً وشفافياً والفضل.

وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد.

وقال النون في تصريح صحافي: إن هذا القرار يعكس حرص الحكومة على حماية الحقوق الفكرية، وحقوق المبدعين، وهو ما يمثل انطلاقة حقيقية في انفاذ القوانين المعنية بمكافحة جرائم الملكية الفكرية، ما يفتح الأبواب للمبدعين كي يقدموا إجازاتهم التي تخدم البلاد وتساهم في تطويرها.

براك النون: حماية حقوق المؤلف أولى ثمار مؤتمر الملكية الفكرية

أكد النائب السابق، نائب رئيس الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية الدكتور براك النون أن قرار مجلس الوزراء بشأن حماية حقوق المؤلف لإحدى الثمار الطبية والتأنيق الموسمية للمؤتمر الإقليمي الأول لأجهزة انفاذ القانون المعنية بمكافحة جرائم الملكية الفكرية والاتجار غير المشروع الذي عقد في الكويت منذ أيام، برعاية وكيل

وتقدم د.براك النون بالتبني والتبركات إلى القيادة السياسية وعلى رأسها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي عهده الشيخ نواف الأحمد والشعب الكويتي بأصدق التهاني والتبركات بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، كما قدم التهنية إلى كل الشعب العربية والإسلامية بهذا الشهر الفضيل.

عبدالله التميمي

براك النون

عبدالله التميمي

براك النون

عبدالله التميمي

براك النون

عبدالله التميمي

براك النون

عبدالله التميمي

براك النون



سعدون حماد



سيف العازمي ويبدو عبدالله العدواني



خلف دميثير



فيصل الكندري

المجلس يوافق على «الحضانة العائلية» بالمداولة الأولى



دبدر العيسى



محمد طنا



يعقوب الصانع متحدثا



احمد القضيبي

الحكومة لديها بعض التعديلات تتعلق بتعديل المادة الثالثة بمنح الحصانة لأعضاء مجلس الديوان والحكومة لديها تحفظ في هذا الموضوع، وكذلك تعديل آخر فيما يتعلق بمنح الضبطية القضائية في المادة السادسة ونرى ان الديوان يتلقى ويرسل التقارير وإذا أعطى الضبطية القضائية أصبح يتعارض مع القوانين والاتفاقيات الدولية وأعماله ستكون قائمة على أعمال التحري وهذا يخرج وينجر عن اختصاصاته.

والضبطية القضائية لا تخدم فلسفة المشروع وصفحتها لا تمنح للجهات وإنما تمنح للموظفين وإفحام صفة الضبطية القضائية غير جائز لأن ذلك لا يعد اختصاصا للمجلس.

والتعديل قبل الاخير تعديل المادة السادسة بإلغاء كلمة سلطة دائمة واستبدالها بكلمة جهازا

● فيصل الدويسان: اللجنة باكملها انتقلت الى صنف واطلقت على حقوق الانسان وكلام الوزير جانبته الحقيقة، ووجدنا في صنف أنه أعطى صفة الضبطية القضائية.

● يعقوب الصانع: القرار الأممي الذي اتخذته الجمعية العامة رقم 134 لم يتضمن ما ذكره الرميل

الفاصل وهو ثابت.

● صالح عاشور: التعديلات المقدمة تم تقديمها من الحكومة وتمت مناقشتها جيدا ولم يتم التوافق عليها، وهي مهمة جدا، واقتراح إعادة التقرير والتعديلات الى اللجنة.

● يوسف الزلزلة: نصوت مداولة أولى وتذهب التعديلات الى اللجنة ويعود الأسبوع المقبل مع التعديلات.

● عدنان عبدالصمد: تعجب من الحكومة وجود هذه التعديلات في الجلسة وكان هناك تنازل من قبل اللجنة واتفقا على ذلك.

● يعقوب الصانع: نحن اقترحنا على مادتين أساسيتين وهي الحصانة والضبطية القضائية.

● د.عبدالحمد دشتي: المادة الثالثة الحكومة تريد إلغاء منح الحصانة لأعضاء مجلس إدارة الديوان وفيت للوزير ان هناك إعلانا بحماية المدافعين عن حقوق الانسان وبالتالي تنسجم بالمادة كما هي، هذه الهيئة ملقحة بمجلس الأمة

ويعين المجلس الرئيس والنائب. ● مزروق الغانم: يوم الثلاثاء ننهي من التعديلات ونصوت الآن على مداولة أولى، وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الأولى وكانت نتيجة التصويت كالتالي: الحضور 39، موافقة 29، عدم موافقة 3، امتناع 7.

● يعقوب الصانع: أتمنى من اللجنة دعوتنا على وجه السرعة لمناقشة التعديلات.

● عدنان عبدالصمد: تعجب من الحكومة وجود هذه التعديلات في الجلسة وكان هناك تنازل من قبل اللجنة واتفقا على ذلك.

● يعقوب الصانع: نحن اقترحنا على مادتين أساسيتين وهي الحصانة والضبطية القضائية.

● د.عبدالحمد دشتي: المادة الثالثة الحكومة تريد إلغاء منح الحصانة لأعضاء مجلس إدارة الديوان وفيت للوزير ان هناك إعلانا بحماية المدافعين عن حقوق الانسان وبالتالي تنسجم بالمادة كما هي، هذه الهيئة ملقحة بمجلس الأمة

ويعين المجلس الرئيس والنائب. ● مزروق الغانم: نناقش الآن قانون بشأن العمالة المنزلية، ونناقش اقتراحا بقانون آخر بشأن إنشاء شركات مساهمة مغلقة، تعنى باستقدام العمالة المنزلية، فلا يعتقد احد انه لا يمكن ان نصوت على الأول والثاني دون تعديل.

● كامل العوضي: نحن مع اقتراح الاخوان ولا نعارضه ولكن اقتراحهم 75 مادة سمعت طويلا ووضعوا معهم مواد لا تمشي مع قانوننا.

● سعدون حماد: هناك لائحة تحكم المجلس حتى لو المجلس صوت بالإجماع هناك لائحة، وهناك أسبقية واستمر المجلس في مناقشة القانون حتى منول

الجريدة للمطبوع.

دشتي: الأسئلة البرلمانية لغم قد ينفجر قريباً

العمر: مزاجية في الإجابة عن الأسئلة البرلمانية

الصبيح: لا خلاف على أن ديوان حقوق الإنسان مطلب دولي

المعيوف: قانون الحضانة يتصل بفئة ظلمها الوقت

الجبران: لجنة شرعية في قانون الحضانة العائلية

الصانع: نرفض منح ديوان حقوق الإنسان الضبطية القضائية

إعادة تقرير «جامعة جابر» إلى «التعليمية»

وباستعراض الميزانية سألنا لعم على ذلك. ● عبدالرحمن الجبران: صوتنا من باب التعاون مع الحكومة، الخطة وضعت في غير البيئة الحاضنة لها، الخطة للاسف على طعام المرحوم هي هي الخطة السابقة والفرق فقط في اسلوب العرض.

مثلا الأمين العام طلب تقديم بند الحادي والثلاثين للجنة المالية بشأن العمالة المنزلية. «عدم موافقة»

● هند الصبيح: أشكر المجلس واللجنة المالية والعاملين في الامانة العامة والمجلس الأعلى، وتؤكد رغبة الحكومة ورغبتها في الانجاز بتقديم الخطة قبل موعدها وإصدار مرسوم يربط اداء القياديين واستمرارهم في المناصب، وصدر اول تقريرين ونسب الانجاز تزيد ستة بعد ستة، وتقارننا كل ربع سنوي وهذا ازدياد

يبحث على التفاؤل وجمعنا جميع القياديين ووقعنا عليهم جداول بتنفيذ الخطة، ونحن جادون لظهور الانجاز وبالنسبة للشباب فلهم 22 مشروعا في الخطة وتطبيق الميزانية والخطة فهي متطابقة 100٪ وإذا كانت هناك مشاريع نظمية فهي لا تدخل ضمن خطة التنمية، ووضعنا التخطيط في مساره الصحيح.

● عدنان عبدالصمد: المستلفي يعتبر مشروعا عظيما تم تطويره؟! ● الوزير: تنمو.

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪

● عدنان عبدالصمد: هذا ليس موجودا في الخطة ولا تقولين 100٪